الوطن العربي وتداعيات الحرب العالمية الثانية

أ. ميسوم ميلود*

I– الاستعمار التقليدي وسؤال المستقبل :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة انتقالية سادها القلق حول مصير توازن وتوزيع القوى والأدوار الخارجية في الوطن العربي ، بسبب الارتباط الوثيق بين منطقته وأمن العالم بفعل عاملين رئيسيين هما الموقع الاستراتيجي ومخزون الطاقة .

ولم تكن المنطقة العربية 1945 تابعة لأي من القوتين العظميين وإنما لقوى أخرى بدأت تخسر مواقعها على قمة النظام الدولي(01)، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة اعترفت بالتفوق السياسي والعسكري لبريطانيا في منطقة الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن هذه النظرة قد أخذت تتغير بعد تبلور الحرب الباردة ، إذ وضعت الولايات المتحدة نفسها في مركز التصدي الأكبر للإتحاد السوفياتي في المنطقة العربية، بعد فشل سياسة بريطانيا في حرب السويس عام 1956 ، إذ أخذت الولايات المتحدة تطبق ما عرف بسياسة ملء الفراغ أو مبدأ إيزنهاور (02) وكان هذا التغلغل السياسي والعسكري قد جاء بعد انتصارات حققتها الولايات المتحدة عبر مشروع مارشال عام 1947 (03)وما ترتب على حصول الشركات الأمريكية النفطية على المساهمة بقدر كبير في عمليات استغلال النفط الإيراني بعد فشل حركة مصدق 1953 .

1– مصير التواجد البريطاني في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية:

لقد ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية كعامل مؤثر في منطقة الخليج العربي ، مما أغاظ بريطانيا ، فظهرت بعض الخلافات بينهما بسبب هذا التنافس ، إلا أن الولايات المتحدة عادت من جديد تحت شعار "مقاومة نفوذ الإتحاد السوفياتي والشيوعية في الخليج العربي "، وقامت بإعطاء بريطانيا أفضلية في التفوق السياسي والعسكري في المنطقة وذلك إثر تصريح جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي عام 1957 ، الذي أكد فيه على ضرورة إيقاف هذه الخلافات في سبيل مقاومة الهدف الأكبر ،ويعني به الإتحاد السوفياتي (04) .

---

* - أستاذ مساعد ، قسم العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف

وكان لابد لهيكل النظام الدولي الجديد ،أن يلقي بظلاله على طبيعة ودرجة تورط القوى الأوروبية الكبرى بالمقارنة بالولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي ، ففي البدء كانت الأطراف الدولية تتلمس طريق المستقبل ، وتصورت فرنسا وبريطانيا أن لكل منهما دورا في النظام الجديد لا يختلف كثيرا عن الدور السابق ولذلك ظلت لعبة القوى في المنطقة العربية حتى 1956 على الأقل ، أساسا لعبة العداوة بين الدول الأوروبية الكبرى – التي تسعى للحفاظ على نفوذها – والولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي ،ولم تبدأ القوى العظمى وخاصة الاتحاد السوفيتي ، تورطها الحقيقي إلا منذ النصف الثاني من الخمسينات ، حيث كانت نقاط الضعف الأساسية في الوضع العربي رغم بدايات موجة التحرر ، تتمثل في ارتباط الدول العربية ، إما مباشرة أو على شكل معاهدات ، ببعض الدول الكبرى خاصة بريطانيا سواء على صعيد الاقتصاد والسياسة أو على صعيد التسلح .ونتج عن ذلك أن أنظمة الحكم كانت عاجزة عن تقرير سياستها الخارجية وهي لا تزال تعتمد على القوات الأجنبية والأموال الأجنبية لتنفيذ أغراضها وتتطلع فرادى إلى الدول الغربية وخاصة بريطانيا ، مناشدة عونها في منازعاتها ومنافساتها ، وحرص الغرب من جهته على دعم الفئات التي تضمن مصالحه والسيطرة على الاتجاهات داخل المحيط العربي . وحتى الأنظمة التي اتفقت على معارضة النفوذ الأجنبي، حافظت على علاقات وثيقة مع الدول الغربية على أساس المصلحة المتبادلة (05) .

1-2 إستراتيجية الغرب في خلق الكيان الإسرائيلي :

لم يكن غريبا أن يسفر قرار الدول العربية بدخول حرب 1948 في فلسطين عن النتيجة التي أسفر عنها،حيث دارت الحرب تحت مظلة الدول الغربية التي كانت تمتلك القدرة على التحكم بإرادات الطرفين المتصارعين وتحديد مسار الصراع بجوانبه السياسية والعسكرية ، ولم تكن الحرب بالتالي جزءا من الصراع بين القوتين .ورغم محدودية نجاح الجيوش العربية ،

فإن الغرب وجد أن استمرار الحرب قد يؤدي إلى إحباط المشروع الاستعماري الرامي إلى إنشاء قاعدة أمامية في الشرق لخدمة مصالحه في المستقبل .ولم تكن الدول العربية التي اتخذت قرار الحرب في وضع يسمح لها بالصدام المباشر مع الإرادة الدولية – قرارات مجلس الأمن – وما ينجم عن هذا من ضغوط سياسية واقتصادية، بالإضافة إلى التهديدات العسكرية إما بالتدخل العسكري المباشر أو حظر السلاح.ولم تكن الدول العربية آنذاك قادرة على التوجه نحو الشرق للحصول على الأسلحة والمعدات لأن الاتحاد السوفيتي كان يعتبر الدول العربية جزءا من منطقة النفوذ الغربي وحلقة في الطوق الذي ضربته الدول الرأسمالية حول الدول الاشتراكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

كان إنشاء إسرائيل كدولة توسعية عدوانية يعني زيادة حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الاقتصادية والسياسية والعسكرية وتحويله إلى منطقة مؤهلة للانفجار .كما كان يعني إنشاء حليف طبيعي للدول الغربية التي لها مصالح قائمة في الوطن العربي ،وأصبحت قادرة بمساعدة الكيان الجديد أن تهدد بسهولة أي حركة عربية .وكان وجود إسرائيل ،وهي خليط من شعوب مختلفة في قلب الوطن العربي ،وكفالة الشعوب الأوروبية لبقائها ورضاها عن توسعها ،من الدلائل التي تشير أن الاستعمار الأوروبي مازال حيا .

لقد جاء قيام إسرائيل مع تصاعد حدة الاستقطاب الدولي والصراع الخفي بين المعسكرين الدوليين ،وكان اختيار إسرائيل للانحياز إلى المعسكر الغربي سريعا وحاسما وساعدها في ذلك تاريخ الدعم الأمريكي البريطاني الطويل للمشروع الصهيوني واقتناع إسرائيل بأن مصالح الدول الغربية في المنطقة العربية ستدفعها إلى اعتماد إسرائيل كحليف محلي لحماية مصالحها (06) ذلك أن إسرائيل دولة مستوردة مزروعة في قلب الوطن العربي ،ولا تتعاطف مع معضلاته الاقتصادية ، لذا فإنها تبقى بالنسبة للغرب حليفا محليا موثوقا أكثر من الدول العربية الصديقة ، ولمزيد من الدعم والضمان لإسرائيل أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا البيان الثلاثي في 25 ماي 1950 الذي تضمن معارضة سباق التسلح بين العرب وإسرائيل واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها وضمان الحدود وخطوط الهدنة والتهديد بالتدخل باسم منظمة الأمم المتحدة أو خارجها إذا ما تبين أن أي دولة من دول المنطقة مستعدة لانتهاك حرمة الحدود أو خطوط الهدنة(07).وكان هذا البيان، رغم مظهره الحيادي ، عبارة عن انحياز كامل لإسرائيل لأنه يضمن إسرائيل في حدودها الجديدة ويشكل بالتالي اعترافا ضمنيا بشرعية التوسع الذي حققته عام 1948 .وكان لهذا البيان تأثير ردعي مطلق على الدول العربية التي كانت تعتمد آنذاك على الغرب في المجالين الاقتصادي والعسكري ، ولا يمكنها في اي حال من الأحوال القيام بجهد حربي ضد إسرائيل .ولم يكن ارتباطها التسليحي بالدول الغربية يسمح لها بتحقيق التوازن العسكري ، هذا في حين عززت إسرائيل ، بصفتها حليف متميز للمعسكر الغربي قدراتها العسكرية معتمدة على ضمانات الدول الغربية مما يهدد الدول المجاورة ويقلب موازين القوى في المنطقة بشكل يجعل إسرائيل الأداة المحلية في الشرق الأوسط (08) وانهمكت الدول العربية(09) بعد حرب 1948 بمعالجة معضلاتها السياسية والاقتصادية المتفاقمة ، وانصبت جهودها على تصفية بقايا آثار الاستعمار القديم ومواجهة مخططات الهيمنة الجديدة .

ورغم دروس الحرب وإحساس الدول العربية أن الدول الغربية قد خدعتها سابقا من خلال سايكس بيكو وتصريح بلفور والكتاب الأبيض(10)والتقسيم وحرب 1948 ... حيث كان لدى الفئات الحاكمة استعداد لتسوية خلافاتها مع الدول الغربية إذا ما قبلت المطالب العربية الأساسية. واستمرت الدول الغربية في التعامل مع الدول العربية حتى بعد ثورة مصر 1952 وفق منطق الاحتواء والتدجين معتمدة على ارتباطها بالمعسكر الغربي اقتصاديا وعسكريا ، وكانت الفئات الحاكمة ومفاهيمها ومخاوفها العميقة من الشيوعية تدفعها إلى الاعتقاد بأن الانحياز إلى الغرب هو قدرها وخيارها الوحيد في عالم منقسم بين قطبين أحدهما مستبعد يتعذر التفكير في التقارب معه .

1-3 بريطانيا والولايات المتحدة وتبادل الأدوار:

منذ مطلع الخمسينات بدأت الولايات المتحدة بممارسة دور نشط في المنطقة العربية مستندة إلى النفوذ المتراكم للدول الاستعمارية الأوروبية ، ليس لأن الولايات المتحدة مجرد واحدة من القوتين العظميين المهيمنتين على عناصر القوة في عالم ما بعد الحرب، وليست لأنها مجرد الحليف الرئيسي للعدو التاريخي للأمة العربية ، بل لأنه على خريطة إستراتيجيتها يوجد وطننا العربي الكبير حيث المصالح الإستراتيجية والأمنية والاقتصادية ، وموضوع الصراع التاريخي مع الإتحاد السوفياتي ، من هذا المنطلق أصبحت الولايات المتحدة تمثل فاعلا رئيسيا في

معظم قضايا المنطقة كقضية الصراع من أجل التحرر ، وقضايا التنمية والطاقة والتسلح والأمن ،وفوق كل هذا هي محور الصراع العربي الإسرائيلي ،واحتلت الولايات المتحدة تلك المكانة التي كانت تشغلها كل من بريطانيا وفرنسا .

حددت الولايات المتحدة سياستها في المنطقة العربية من منظور أربعة معايير ترتبط بطبيعة التطورات الداخلية في كل من الولايات المتحدة والمنطقة العربية ، وطرفا العلاقة ليسا ساكنين أو ثابتين بل تجري فيهما تغيرات تلقي ظلالها على سياسته الخارجية :

1 –إحلال النفوذ الأمريكي محل البريطاني والفرنسي الآخذ في الزوال ، وتحقق ذلك في الخمسينات حين كان الخلاف حول تصفية ميراث الاستعمار التقليدي،حيث كان لضغط الحركات الوطنية التحررية في الداخل وضعف قدرة الدولتين على مواجهتها كافيا لتحقيق الانسحاب ، ولكنه استدعى في أحوال أخرى ضغطا مباشرا لإجبار الدولتين على تقليص نفوذهما أو على قبول الولايات المتحدة شريكا لهما ، ورغم قلق فرنسا وبريطانيا من خط معاداة الاستعمار والدعوة إلى التحرير لدى شعوب إفريقيا وآسيا فإن الولايات المتحدة الراغبة في اقتلاع بقايا الإستعمار القديم بغية إحلال استعمارها الجديد مكانه ، وجدت أنه يستوجب تبديل أسلوب تعاملها مع المنطقة فاستمرت في لعب ورقة الإحتواء والضغط على حلفائها الفرنسيين والبريطانيين للإلتزام بالإعتدال . ومن جهة أخرى عملت على تكريس وجودها العسكري (الجوي والبري) من خلال مجموعة من القواعد العسكرية في المملكة العربية السعودية كقاعدة الظهران الجوية التي يعود إنشاؤها إلى سنة **1953** وخميس مشيط والدمام و الرياض ..

وجدت الولايات المتحدة في عدوان 1956 على مصر فرصة مناسبة لتصفية حساباتها مع بريطانيا وفرنسا ومعاقبتهما على روح الإستقلالية التي حكمت تصرفاتهما وقيامهما بعمل عسكري ذي بعد دولي دون أخذ موافقتها متجاهلتين موقعها القيادي وحتمية مباركتها المسبقة لأي عمل يمكن أن يؤثر على العلاقة بين الشرق والغرب ، لذا لم تقف إلى جانب حليفتيها ، واكتفت بمعارضة شكلية للتهديد السوفياتي ، وبدأت بالضغط من أجل وقف القتال ثم الإنسحاب.

من هنا نرى أن السياسة البريطانية قد تحولت من سياسة هجومية ، والتي سارت عليها اعتبارا من عام 1921 حتى عام 1956 إلى سياسة دفاعية بعد هذا التاريخ .

وقد احتل النفط أهمية كبيرة في سياسة بريطانيا الدفاعية ، واتضح ذلك في الكتاب الأبيض الذي أصدرته وزارة الدفاع البريطانية في عام 1962 (11)، والذي أعلنت بريطانيا بموجبه التزامها الواسع بالدفاع عن منطقة الخليج العربي وتقديم المساعدات العسكرية ، بعد أن أجبرت على تغيير استراتيجيتها وتحولها من قاعدة عدن إلى قواعد الخليج العربي ، فقد أقيمت في عام 1962 قاعدة الهملة التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من مدينة المنامة في البحرين ، بالإضافة إلى مطار الصخير ، كما أقيمت قاعدة جوية وبرية في جزيرة مصيرة على ساحل عمان ، بالإضافة إلى توسيع قاعدة الشارقة ، كما اشتركت البحرية الأمريكية والبريطانية في استخدام قاعدة الجفير في البحرين ،فضلا عن قواعد أخرى أنشأتها بريطانيا في قطر كمسيعيد وفليجة ودخان .

وعلى الرغم من تطور القوات البريطانية في الخليج العربي فقد وجدت بريطانيا نفسها في موقف ثانوي في الصراع الأمريكي السوفياتي العسكري ، إذ وجدت بريطانيا أن دورها حارسا على نفط الخليج العربي أمرا لا داعي له بعد أن توسعت المصالح النفطية الأمريكية فيه والتي تفوقت على مصالحها ، كما أن هذه القواعد أصبحت مصدر استياء سكان المنطقة : ويضاف إلى ذلك انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني في تلك الفترة ،ثم إن الخزينة البريطانية لم تعد تحتمل التكاليف الباهضة لقواتها خارج البلاد وأن قواتها العسكرية أصبحت لا تشكل شيئا مهما في المنطقة مقارنة بالقوات الأمريكية التي تعتمد الصواريخ البعيدة المدى والمعتمدة على حاملات الطائرات التي تمخر عباب البحر المتوسط " الأسطول السادس" والمحيط الهندي " الأسطول السابع " التي تعمل ضمن ما يعرف بالإستراتيجية الشاملة التي تختلف عن القواعد التقليدية التي تكلف كثيرا من النفقات ، إضافة إلى التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على مجتمعات دول الخليج ،والتي ساعدت على تحول كبير في أنظمة الحكم لعدد من دول الخليج العربي ، هذه هي أهم الدوافع التي أدت إلى تخفيض القوات البريطانية في الخليج العربي ثم الانسحاب نهائيا منه ، ووضع نهاية لعصر استعماري طويل للخليج العربي دام أكثر أربعة قرون (12) .

2- منع الإتحاد السوفياتي من اكتساب موطئ قدم في المنطقة العربية ، حيث كان إضعاف الإتحاد السوفياتي هدفا تقليديا في سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بتوازن القوى ،وكانت قد نجحت في السنوات التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة في صد الخطر السوفياتي عن اليونان وتركيا وإيران ، ومن أجل الوقوف في وجه خطر انتشار النفوذ السوفياتي ومحاصرة السياسة السوفياتية وتطويقها ومحاربة الشيوعية ، كانت الولايات المتحدة تنظر إلى المنطقة كإحدى ساحات الصراع العالمي مع الإتحاد السوفياتي ، وسعت واشنطن منذ البداية إلى إنشاء نظام دفاعي إقليمي يربط الشرق الأوسط بالأمن الغربي ، واقترب مبدأ ترومان من المنطقة العربية ، كي يمكن الولايات المتحدة في حالة نشوب حرب مع الإتحاد السوفياتي من ضربه في أرضه ، وكانت هذه الدعوة بمثابة محاولة من جانب الولايات المتحدة لرسم حدود المنطقة لصلحة نظام" شرق أوسطي " وليس نظاما عربيا،يمتص تفاعلات المنطقة داخل تفاعلات أوسع ، ورغم استبعاد إسرائيل فإن مشروع "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط" الذي أعلنته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا في 13 أكتوبر 1951 كان مقتصرا على الدول العربية ودول شرق أوسطية أخرى غير إسرائيل ، لم يلق تجاوبا متماثلا في الدول العربية ، فلقد تشجعت الحكومة العراقية وحدها للفكرة في حين عارضتها الدول العربية الأخرى انطلاقا من أن الخطر الإسرائيلي القائم أشد إلحاحا من الخطر الشيوعي المحتمل .

كان اندلاع ثورة مصر 1952 ، وتولي عبد الناصر مقاليد الحكم واتفاقية الجلاء 19 أكتوبر 1954 ، قد أعطى مصر دورا أكبر لرسم السياسات العربية وقيادة حملة المعارضة للأحلاف العسكرية وتأجيج النقمة الشعبية في الوطن العربي كله ضد سياسات الدول الغربية وأحلافها ، ونجم عن ذلك إحجام الدول العربية مجددا عن الانضمام إلى الأحلاف المطروحة 1954-1955 باستثناء العراق (حلف بغداد) ، في حين بقيت الولايات المتحدة مجرد مراقب في الحلف ، لم يمنعها ذلك من لعب الدور الأساسي فيه وتوجيه استراتيجيته ودعم دوله اقتصاديا وعسكريا مقابل الحصول على تسهيلات وقواعد ، وأثارت معارضة سياسة الأحلاف بقيادة مصر قلق الولايات المتحدة التي كانت تعتبر الأحلاف ركنا أساسيا في إستراتيجيتها الرامية إلى تطويق الإتحاد السوفياتي ومواجهة المد الشيوعي ، وارتفع القلق الأمريكي إلى حد بعيد اثر انعقاد مؤتمر باندونغ 1955 وإعلانه مبدأ الحياد الإيجابي المتعارض مع مفهوم الاستقطاب

والانحياز لأي من المعسكرين ، رغم ذلك اعتبرت إدارة إيزنهاور أن هذه المعارضة المصرية قابلة للتلاشي تحت تأثير الضغوط الاقتصادية ، وتضايقت من كسر احتكار السلاح الذي أدخل الشرق الأوسط في حلقة جديدة من سباق التسلح وأعطى السوفيات موطئ قدم في المنطقة ،إلا أنها لم تعتبره كارثة حقيقية مادام هذا القرار جاء نتيجة لدوافع وطنية وليس خلفية إيديولوجية ، وبالإمكان إعادة توازن التسليح في المنطقة ضمن إطار اللعبة الدولية من خلال تزويد إسرائيل بأسلحة غربية متطورة ، ومن هنا جاء التفاوت بين الموقف الأمريكي الذي يعتبر الضغط الاقتصادي كافيا لاحتواء مصر والموقف الفرنسي البريطاني الذي يضع العمل العسكري في مقدمة وسائل التعامل مع مصر ، لإجبار القيادة على التخلي عن سياساتها الخارجية المناوئة لمخططات الاستعمار الجديد في المنطقة العربية.

وحملت نتائج حرب 1956 انفتاح الأبواب على مصراعيها أمام التنافس الأمريكي السوفياتي الدائر حول محاولة كل فريق منهما سبق الآخر في النفاذ إلى هذا البلد أو ذلك لملء الفراغ الناجم عن اضطرار القوى الدولية القديمة للرحيل ،وسعت الولايات المتحدة تقليص الوجود السوفياتي بعد أن حدث في منتصف الخمسينات ،وعارضت الجهود السوفيتية الرامية إلى تطوير علاقات إيجابية مع الأقطار العربية ، وقد فشلت في الخمسينات والستينات بسبب قوة الحركة القومية العربية بقيادة مصر ، وخرجت المنطقة العربية بأكملها تقريبا من دائرة النفوذ السياسي والعسكري الغربي وتحطمت فيها محاولات إنشاء نظم أمن شرق أوسطية ترتبط بالأمن الغربي .

3- ضمان تدفق النفط العربي إلى الدول الغربية واكتساب امتيازات جديدة لشركات النفط الأمريكية على حساب المصالح النفطية الأوروبية أو بالتعاون معها ، وكانت الحرب العالمية الثانية قد أبرزت أهمية النفط لإحراز النصر العسكري وفي النمو الاقتصادي ، كما اكتسب النفط أهمية جديدة بعد الحرب لشدة حاجة أوروبا إليه في إعادة التعمير الأمر الذي علقت عليه الولايات المتحدة نفسها أهمية كبيرة لمنع انتشار النفوذ السوفياتي إلى غرب أوروبا ، وقد برزت بوجه خاص أهمية نفط الشرق الأوسط بعد الاكتشافات الكبيرة التي تحققت قبل الحرب ، وبسبب انخفاض نفقة إنتاجه انخفاضا كبيرا بالمقارنة بنفط الولايات المتحدة ، وتدريجيا بدأ يتضح للولايات المتحدة مدى اعتمادها على النفط المستورد من المنطقة العربية

وضرورة تأمين مصادره ومساراته بعيدا عن ممارسات النفوذ السوفياتي ، وكان هذا يتطلب ليس فقط وجود حكومات موالية في الدول المنتجة للنفط بل أن يجد القائمون بالحكم فيها مصلحتهم الخاصة في استمرار تدفق النفط إلى الغرب بكميات كبيرة .

4- شكل الصراع العربي الإسرائيلي أحد عوامل المواجهة في طبيعة العلاقات العربية الأمريكية ، وأحد الأسباب الهامة لانتقال استقطاب الصراع بين الشرق والغرب إلى المنطقة العربية ، وأثارت أزماته المتتالية المواجهة بين القوى العالمية إلى نحو يؤثر على التوازن العالمي ، وكانت الولايات المتحدة قد اكتشفت ، كما اكتشفت بريطانيا قبل ثلاثين عاما ،أهمية وجود عميل يرتبط مصيره بتأييد الغرب ،وكان إنشاء الدولة قد تم بعملية تصويت بسيط في الأمم المتحدة حسمت نتيجته قبل إجرائه بساعات عن طريق إلقاء الدول الخاضعة لتأثير الولايات المتحدة بأصواتها .

وبعد أن كانت الولايات المتحدة تتمتع بمكانة جيدة في الوطن العربي بحكم الروابط الثقافية والتعليمية الوثيقة ، أخذت هذه المكانة تتدهور باستمرار نظرا لتأييدها إسرائيل على حساب مصالحها في المنطقة ، كما حرصت منذ 1948 على إبقاء علاقاتها مع إسرائيل في حدود معينة ، ذلك أن قيامها قد أثار جدلا في المؤسسات الأمريكية عن الآثار السلبية لوجود إسرائيل في المنطقة على المصالح الأمريكية ،كان يكون حافزا للحركات الثورية والقومية أو يفتح الباب للنفوذ السوفياتي،وهو ما يفسر محاولات الولايات المتحدة حل الصراع العربي الإسرائيلي في عهد إيزنهاور وكينيدي لضمان المصالح الأمريكية .

وفشل هذا الاتجاه أمام رأي آخر كان قد برز في المؤسسات الأمريكية منذ التقسيم ، وهو أن قيام دولة حليفة في المنطقة سيساهم في تدعيم وحماية المصالح الأمريكية ومقاومة النفوذ السوفياتي ، وكانت الولايات المتحدة في إزاحة بريطانيا وفرنسا ووراثة مواقعهما ومرتكزاتهما إثر عدوان 1956 قد أكدت حتمية الارتباط النهائي والمباشر بين إسرائيل والولايات المتحدة وتأمين هذا الارتباط ، أو الحصول على الدعم الأمريكي مقابل تقديم خدمات لإستراتيجية الهيمنة الأمريكية في العالم .

2- مصير التواجد الفرنسي في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية :

أصبحت فرنسا بعد **1945** أضعف دول التحالف الأربع المنتصرة. وباستثناء ما أسفرت عنه تسويات الحرب العالمية الثانية من مشاركة لفرنسا في الترتيب الغربي للأوضاع في ألمانيا الغربية " و " برلين الغربية " فإن الوجود الفرنسي بالخارج كان قد بدأ مرحلة المعاناة والاضمحلال. فقد كانت المتاعب التي تواجه فرنسا في الهند الصينية وفي إفريقيا الفرانكفونية قد بدأت في الظهور أو التزايد.

وفي المنطقة العربية خرجت فرنسا من المشرق العربي بانتهاء انتدابها على كل من سوريا ولبنان في عام **1946**، وبدأت تواجه حركات تحرر وطني نشطة في بلاد المغرب العربي، وخاصة في الجزائر في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان كل ذلك يعنى غياباً للتأثير الفرنسي على صياغة الموقف السياسي الداخلي في مصر. والحق أن تأثير الوجود والسياسة الفرنسية على ذلك الموقف لم يأخذ في التبلور إلاّ بعد قيام ثورة جويلية في مصر، وبعد اشتداد ثورة الجزائر الباسلة ضد فرنسا منذ **1954**، إذ كان التأييد المصري للثورة الجزائرية قد بلغ حداً من القوة والتأثير أزعج فرنسا كثيراً فأخذت تتبنى مسلكاً عدائياً ضد مصر ظهر بوضوح في العدوان الثلاثي في **1956** وهو النهج الذي أدى إلى خسارة كثير من الأرض السياسية لفرنسا، ومن ثم خروجها من كافة بلاد المغرب العربي وانتهاء حقبة الاستعمار الفرنسي لهذه البلاد. و بالطبع امتد الدعم المصري كذلك لحركات التحرر الوطني المعادية لفرنسا في كل من تونس والمغرب. ولكن ما يجب التأكيد عليه هو أن تأثير فرنسا على الأوضاع المصرية خلال **1952** كان شبه معدوم، بينما كان للمواجهة مع فرنسا في المغرب العربي تأثير واضح في صياغة فكر النظام الثوري في مصر وترتيبه لأولوياته وتبنيه لبرنامج عمله السياسي، وذلك في عقد الخمسينيات وربما حتى حصول الجزائر على استقلالها في عام **1962** (**13**)

معنى ما تقدم أن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا الأكثر تأثيراً في صياغة أوضاع المنطقة العربية، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وبعد قيام الجمهورية الخامسة بوصول شارل ديغول إلى الحكم عقب الانقلاب العسكري الذي أحدثته الثورة الجزائرية في المؤسسة العسكرية الفرنسية عام 1958 ،بدأت تنهج سياسة التقارب مع العرب وبدل سياسة التحالف مع إسرائيل التي كانت منتهجة من طرف أسلافه ، حيث تكشف لنا تصريحاته وخطبه قبل تسلمه السلطة بأنه كان من أشد

المعادين للقضايا العربية ،بل كان ينظر للعرب نظرة عنصرية معادية ، فمثلا خلال الحرب العالمية الثانية كان يعادي فكرة الوحدة العربية في المشرق العربي خوفا من أن تصبح الأقطار العربية الموحدة تابعة للنفوذ البريطاني ، كما أنه دعا ممثل الوكالة اليهودية في فرنسا " مارك جاربلوم 1945 " إلى طرد البريطانيين من فلسطين وقال له " ماذا تنتظرون إذن لتطردوا البريطانيين من فلسطين ؟"(14).

وعلى الرغم من اعتراف ديغول قبل قيام الجمهورية الخامسة بأهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية في المشرق والمغرب ، وحديثه عن العلاقات التاريخية بين العرب وفرنسا ، وضرورة استمرارها من أجل المحافظة على النفوذ الفرنسي السياسي والاقتصادي والثقافي في العالم العربي إلا أنه بعد أن وقف بنفسه على العداء الذي يضمره العرب لبلاده ومطالبتهم بالاستقلال عنها ، أخذ ينظر لهم نظرة استعمارية عدوانية ، وتساءل عند مقابلته للصحفي الأمريكي سيروس سولزبرغر عمن يكون العرب ؟ وأجاب " العرب هم شعب منذ أيام محمد (ص) لم ينجحوا بإنشاء دولة . هل شاهدت سدا أقامه العرب ؟ لا وجود له في أي مكان . والعرب يقولون أنهم ابتكروا علم الجبر وأنشئوا عدة مساجد ، ولكن كان هذا من أجل استعباد المسيحيين الذين أسروهم ، والعرب لا يستطيعون عمل أي شيء لوحدهم "(15)، كما أنه قال عشية حملة السويس في أكتوبر 1956 " العرب لا شيء لم يسبق أن رأينا العرب يقيمون الطرق أو السدود أو المصانع ، هم سياسيون بارعون كالشحاذين "(16).

لم تستمر آراء ومواقف ديغول العدوانية ضد العرب بعد وصوله إلى الإليزيه ، لاقتناعه بأن عداءه للعرب لن يكون في صالح فرنسا ، ولهذا بدلها بطريقة براغماتية تخدم في النهاية المصالح العليا لفرنسا ، حيث حل في السنوات الأربع الأولى لقيام الجمهورية الخامسة قضية الجزائر ، وبعد ذلك خلال الفترة 1963–1966 حدث تطور في الموقف الفرنسي تجاه العرب الذين أعادوا علاقاتهم مع فرنسا ، مقابل حدوث فتور في العلاقات مع الكيان الإسرائيلي ، وتوضح الموقف الفرنسي أكثر عشية حرب جوان 1967 ، عندما عارض ديغول العدوان الإسرائيلي على البلدان العربية وفرض حظر إرسال الأسلحة إلى إسرائيل (17)

لكن السؤال الذي ينبغي طرحه ، ما هو السبب الذي دفع بالزعيم الفرنسي إلى تغيير مواقفه المعادية للعرب إلى مواقف يمكن أن نصفها بأنها مواقف متفهمة ؟ وما السبب أيضا الذي دفع ديغول الذي قال مخاطبا بن غوريون عند زيارته لباريس عام 1961 " إسرائيل صديقتنا وحليفتنا " إلى القول في نوفمبر عام 1967 " إن العاطفة والعقل يحتمان أن تكون الصداقة والتعاون مع الشعوب العربية ، إحدى الدعامات الأساسية لسياسة فرنسا الخارجية (18)، حيث يعترف دوبريه "أن فرنسا ليست موالية للعرب ولا لإسرائيل ولكنها موالية لمصالح فرنسا (19)، ولاحظ ديغول أن تأييد بلاده للدولة اليهودية لم يخدم المصالح الفرنسية بل على العكس أضر بها ، وخسرت نفوذها في المنطقة بسبب اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر ، إلى جانب أنه أراد أن يعيد لفرنسا عظمتها وأن يكون لها دور مهم على الصعيد الدولي لتصبح من الدول العظمى ، بعد أن تراجعت أهميتها بعد الحرب العالمية الثانية إلى الدرجة الثانية بسبب فقدانها لنفوذها وقوتها في العالم ، واعتبر ديغول البلدان العربية بمثابة مفتاح العالم الثالث ولهذا فقد أراد تحسين علاقات بلاده مع العرب ، وبالتالي مع دول العالم الثالث ، لأن تطوير العلاقات مع الوطن العربي يعيد لفرنسا النفوذ الذي خسرته في الشرق الأوسط بعد مشاركتها في العدوان الثلاثي ، ويكفل لها مصدرا نفطيا مهما هي في أشد الحاجة إليه ، كما أنه اهتم بإقامة اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1968 ، بل قيل أنه وافق على بيع أسلحة خفيفة للمقاومة الفلسطينية عن طريق الجزائر ،وكان يقول " كل هدف سياسي له استراتيجية وكل استراتيجية لها نشاط عسكري (20)، وشبه نفوذ الفلسطينيين في البلدان العربية النفطية بنفوذ اليهود في أوروبا الغربية من الناحية الإقتصادية والفكرية ، لأن الفلسطينيين برأيه لهم نفوذ قوي في الدول العربية النفطية ، فهم موجودون بكثرة في الدوائر الحكومية ويعملون كمستشارين اقتصاديين للأمراء ولهم نفوذ في الوسائل الإعلام ، لهذا من الضروري إرضاؤهم ، اي أن ديغول أراد من هذا التشبيه أن يربط مواقفه السياسية المعتدلة تجاه القضية الفلسطينية بمصالح الفلسطينيين والعرب ، وهذا لن يأتي إلا من خلال الابتعاد عن التحالف مع إسرائيل ، واتخاذ مواقف أكثر تفهما للعرب ، ولكن في الوقت نفسه لم يكن ديغول يريد بأي حال من الأحوال أن يحسن علاقات بلاده مع الأقطار العربية على حساب علاقاتها مع إسرائيل ، بل أراد أن يكون متوازنا في مواقفه ليسهل عليه لعب دور الوسيط بين العرب وإسرائيل ، إلا أن الأخيرة لم تعطه هذه الفرصة لأنها كانت ترى بأن كل دولة ليست معها فهي ضدها ، كما أن تصاعد الأحداث في الشرق الأوسط عام 1967 ساهم في أن يتبنى ديغول مواقف معادية

لإسرائيل ، فهي لم تسمع نصيحته بعدم البدء بالعدوان على العرب عندما اجتمع مع وزير خارجية إسرائيل أبا ايبان عشية حرب جوان 1967 ، وحذره من البدء بإطلاق النار ، وأكد له في الوقت نفسه أن فرنسا لن تسمح بتدمير إسرائيل ، وعندما لم تصغ له انتقدها بشدة ، ووصف اليهود بأنهم شعب تحسبه واثقا بنفسه ونازعا إلى السيطرة مما دفع بالحركة الصهيونية لاتهامه باللاسامية والمعاداة لليهودية بل حتى قيل بان النفوذ الصهيوني في فرنسا ساهم في فشل ديغول في الاستفتاء على الإصلاحات الداخلية التي أرادها واستقالته واعترف رئيس الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة ارمان بيرار بأن أموال أصدقاء إسرائيل جرت بغير حساب في الاستفتاء الأخير لتكون النتيجة ضد ديغول (21)، واستمرت فرنسا في عهد بومبيدو بالسير على سياسة مؤسس الجمهورية الخامسة نفسها ، بل أن الرئيس الجديد طور هذا الموقف ليتلاءم مع تطور القضية الفلسطينية على الرغم من معارضة إسرائيل ومؤيديها في فرنسا ،وتابع فرض حظر إرسال الأسلحة إلى بلدان الشرق الأوسط الذي فرضه ديغول من قبل ورفض تسليم طائرات الميراج التي كانت إسرائيل قد اتفقت عليها قبل فرض الحظر ، ومع أن جود إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها ، لم يكن في أي وقت مجال شك عند فرنسا ، إلا أن الرئيس بومبيدو أخذ يربط حق إسرائيل في الوجود بضرورة انسحابها من الأراضي العربية المحتلة ، كما أخذت الديبلوماسية الفرنسية تهتم أكثر فأكثر بإبراز الدور الأوروبي في الشرق الأوسط ، ولم تعد تتحدث عن موقف فرنسي مستقل عن الموقف الأوروبي لكي تعطي لنفسها ثقلا في الساحة الدولية(22).

وسارت السياسة الخارجية الفرنسية في عهد جيسكار ديستان على السياسة السابقة نفسها تقريبا ، بالرغم من أن الرئيس الفرنسي لم يكن من الديغوليين ، بل كان زعيما لحزب الجمهوريين المستقلين اليمينيين الذي تربطه علاقات وثيقة مع إسرائيل ، ولكن جيسكار ديستان الذي كان وزيرا للمالية لسنوات طويلة كان يعرف أهمية تطوير علاقات فرنسا مع البلدان العربية ، وبأنه لا يستطيع أن يضحي بمصالح بلاده الاقتصادية من أجل إسرائيل ، ولهذا فإن جوبير وزير الخارجية الفرنسي في عهد بومبيدو يقول " إن من كان يعارض السياسة الخارجية لبومبيدو وديغول تجاه الشرق الأوسط أمثال جيسكار ديستان وبونياتوفسكي هم من يحكم فرنسا ، وهم الذين وافقوا على بيع الأسلحة لمصر وعلى فتح مكتب لمنظمة التحرير

الفلسطينية في باريس ، والسبب أن هذه السياسة التي ابتدأها ديغول كانت من أجل مصلحة وفائدة فرنسا " (23) ، وقد حاول الرئيس الفرنسي أن يحسن علاقات بلاده مع إسرائيل ، واظهر في سياسته أن فرنسا أقل عداء لإسرائيل مما كانت عليه في عهد ديغول وبومبيدو ، واوقف حظر بيع الأسلحة الفرنسية لبلدان المواجهة في الشرق الأوسط الذي فرضه ديغول ، ولم تتأثر إسرائيل من هذا القرار لأنها كانت تعتمد في عام 1976 في تسليحها على الولايات المتحدة ، وسار جيسكار في سياسته في الشرق الأوسط في خط متواز بين العرب وإسرائيل ، وكما كان وزير خارجيته أول وزير غربي يجتمع مع ياسر عرفات ، فقد كان الوزير نفسه أول وزير فرنسي يزور تل أبيب زيارة رسمية ، إلا أن إسرائيل لم تكن راضية عن سياسته ، إلى حد ان بيغين قال عنه بأنه باع الدماء اليهودية مقابل النفط العربي ، وبعد زيارته إلى الأردن وبلدان الخليج العربي عام 1981 شنت إسرائيل هجوما عنيفا عليه واتهمته باللاسامية ، بسبب تأييده لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

ومع وصول الزعيم الإشتراكي فرانسوا ميتران إلى السلطة في نهاية عام 1981 ، بدات مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الشرق الأوسط ، خاصة ان ميتران وحزبه الإشتراكي معروف عنهما تأييدهما المطلق للحركة الصهيونية وإسرائيل(24)

II –انعكاسات سياسة الانفراج على الوطن العربي :

حملت حرب 1956 كثيرا من المدلولات عن تسارع انحسار ظل الاستعمار القديم عن المنطقة ممثلا في النفوذ المتلاشي لبريطانيا وفرنسا ، وكان انصياعهما لإرادة الدولتين العملاقين دليلا على صغر الدور الذي يمكنهما القيام به في عالم ما بعد الحرب المحكوم بإرادة القطبين العالميين ، كما كان تراجعهما أمام واشنطن مؤشرا على نزولهما من مرتبة الدول العظمى إلى مرتبة الدول المتوسطة المضطرة إلى الالتزام بالإستراتيجيات العليا التي يتبناها رأس القطب الغربي في عصر الاستقطاب الدولي الثنائي(25).

لقد اتضح بداية التراجع الفعلي للوزن السياسي الأوروبي في الساحة العربية ،وأخذت الولايات المتحدة قائدة التحالف الغربي تلعب منذ منتصف الخمسينات بمفردها الدور الرئيسي كممثل للمصالح الغربية ، وكان مبدأ إيزنهاور الذي أعلن في أعقاب حرب السويس والذي وصف الوضع المترتب على إنهاء الاستعمار البريطاني والفرنسي بأنه فراغ يحتاج إلى الولايات

المتحدة لمله ،مع ذلك فقد ظل للقوى الأوروبية وجودها المحدود في المنطقة بسبب الميراث الاستعماري التقليدي ومحاولات تصفيته (الجزائر ، الخليج العربي ،أحداث لبنان والعراق 1958) وبسبب مساندة إسرائيل ، وبسبب تفجر أهمية النفط ، وتركت هذه القضايا الثلاث بصماقا واضحة على تطور العلاقات العربية الأوروبية ، وأضحت السمة التي غلبت على اهتمامات الدول الأوروبية في المنطقة حتى 1967 على الأقل ، حيث كانت الدول الأوروبية ممزقة في تعاملها مع المنطقة بين مصالحها التقليدية في الوطن العربي وبين الالتزام نحو إسرائيل ؛ فالدول الأوروبية ظلت تزود إسرائيل في الخمسينات والستينات بالسلاح مما يهدد أمن الدول المجاورة بعد فشل هذه في الحصول على أسلحة غربية لأغراض الدفاع ، لكن هذا لم يمنع فرنسا ديغول من القيام بدور في إحياء العلاقات العربية الفرنسية كحلقة في السياسة الفرنسية المستقلة عن خط السياسة الأمريكية .

1- حرب 1967 والتموقع السوفيتي :

مثلت حرب 1967 وقدرة إسرائيل العسكرية نقطة تحول مهمة بالنسبة إلى المنادين داخل الإدارة الأمريكية بفاعلية العامل الإسرائيلي في تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة العربية ، وحدثت قفزة كمية ونوعية في المساعدات الأمريكية وارتبط هذا بتصاعد فاعلية جماعة الضغط الصهيونية في توجيه السياسة الأمريكية لحماية قاعدة أساسية لها ، وتدفقت الأسلحة الأمريكية واتسعت الهوة في الإمكانات العسكرية بين العرب وإسرائيل إلى حد يشكل تهديدا للأمن القومي العربي ، هذا رغم المعونات العسكرية السوفيتية ، ذلك أن التدفق الخارجي لم يكن متساويا ،وعلاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل ذات طابع خاص ، وعملت السياسة الأمريكية بعد حرب 1967 من خلال السعي لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وتقديم مشاريع للتفاوض على أن يسود اعتراف القيادات العربية بأهمية الدور الأمريكي . وبوجود الكيان الغاصب للأرض العربية . وكان أن راجت فكرة الأخذ بالواقعية السياسية كأسلوب عمل في السياسة الخارجية بما يتناسب مع حاجة الأطراف إلى تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة واستعادة الأراضي المحتلة . وهذه السياسة الواقعية لم تبق طابعا تكتيكيا وضمن إطار قومي بل ستصبح بعد 1973 لبعض الأطراف أسلوبا ثابتا للعمل.

وفيما يتعلق بتطور علاقات الإتحاد السوفيتي بالوطن العربي نلاحظ أن معظم الدول العربية كانت بعد الحرب الثانية قد أظهرت كسائر الدول الجديدة في آسيا وإفريقيا حرصا جديدا على لعب دور متكافئ في العلاقات الدولية بين الشرق والغرب وعلى تأكيد استقلالها الذي حصلت عليه حديثا بعد أن تعرضت طويلا للاعتداءات الأجنبية ، كما حرصت أيضا على تجنب مخاطرة الانخراط في الحرب الباردة ، هذا رغم أن الصراع الغربي الشرقي في المنطقة قد انعكس على شكل توترات داخلية دون أن تشترك المنطقة نفسها في القضايا الدولية .ورغم عدم الارتباط بإحدى الكتلتين فقد انقسم العرب فيما بينهم حول مسألة الابتعاد عن أو الاقتراب من كل من الشرق والغرب ، هذا رغم ان الجميع لأسباب مختلفة نادى بسياسة الحياد .وفشلت محاولات الغرب زج المنطقة العربية في الحرب الباردة ضد النظام الاشتراكي ،ولم تتمكن الأنظمة العربية (حتى الموالية) من ان تنضم إلى تحالف رسمي مع الغرب (سوى العراق) تحت ضغط الحركة الوطنية التي أحست أن محاولات ربط الدول العربية بالغرب ترمي إلى تحويل جهود العرب عن مواجهة الخطر الإسرائيلي المباشر نحو خطر آخر اعتبروه أكثر بعدا ، اي الخطر السوفياتي .

وبالنظر إلى ما بدا مع منتصف الخمسينات من عداء ظاهر من قبل الغرب لأهداف حركة التحرر الوطني العربية بأبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية فإن تطوير علاقات عربية سوفياتية قوية بدى وكأنه أصبح أمرا ذا أولوية في أي رؤية صحيحة لعلاقات العرب الدولية ، ودفع الصراع مع إسرائيل الدول العربية في خط المواجهة ، إلى طلب المساعدة السوفياتية ، بعد أن وجدت تلك الدول نفسها أمام أزمة بسبب عجزها عن القيام بحماية الوطن وتزايد الضغوط الشعبية للحصول على السلاح ، وإحجامها عن التوجه نحو مصادر التسليح الشرقية تحت تأثير مجموعة من العوامل الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية ورفض الغرب تزويدها بالسلاح الذي تحتاج إليه للدفاع .

وهكذا نشأ منذ منتصف الخمسينات نموذج لعلاقات عربية بالإتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية كان خيارا استراتيجيا في العلاقات الدولية لجأ إليه العرب لموازنة النفوذ الأمريكي . وكان الإتحاد السوفياتي كأحد القوتين العظميين وله وضع جغرافي سياسي خاص قد بلور سلسلة مواقف وأهداف تعني العرب :هي أن لا يكون الوطن العربي تحت الهيمنة الغربية ، وإذا

امكن أن يكون حليفا للإتحاد السوفياتي ، حيث حدث توافق في المصالح بين الإتحاد السوفياتي والعرب في عقد الخمسينات والستينات اللذين يمثلان مرحلة الصعود القومي ، ويثبت هذا أن الإتحاد السوفياتي بنى علاقاته مع العرب بناء على موقفهم من الغرب إلى حد كبير .

اشتملت العلاقات السوفياتية العربية على دعم عسكري سوفياتي للأقطار العربية تمثل أساسا في مبيعات السلاح لمصر بعد كسر الإحتكار الغربي ، وتبع مصر العديد من الدول العربية(سوريا ، العراق ، اليمن ..) .

وأصبح سوق السلاح في الوطن العربي مفتوحا للإتحاد السوفياتي خصوصا مع تزايد العراقيل التي وضعتها الدول الغربية ، خاصة الولايات المتحدة ، في وجه تصدير السلاح .واعتبرت الدول الغربية وإسرائيل أن التسلح السوفياتي للدول العربية نقطة تحول خطرة في تاريخ المنطقة ، وضربة موجهة إلى سياستها ونفوذها في الشرق الأوسط وخرقا سوفياتيا لمنطقة النفوذ الغربي وبداية لظهور مسرح جديد يحتك فيها المعسكران الدوليان .واتبع الحصول على السلاح خاصة بعد حرب 1967، توثيق العلاقات العربية السوفياتية وأخذت شكل معاهدات التعاون والصداقة مع العراق **1972** ، مع مصر **1971** مع اليمن الديمقراطية **1975**م ، إعطاء الإتحاد السوفياتي تسهيلات دفاعية بحرية وجوية .ولم تقتصر العلاقات على موضوع السلاح والأمن ،فقد رافقها دعم دبلوماسي تمثل بصفة خاصة في اقتراب المواقف السوفياتية الديبلوماسية تدريجيا من الموقف العربي في الصراع العربي الإسرائيلي وذلك في إطار الثوابت في الموقف السوفياتي من الصراع (الاعتراف بشرعية وجود إسرائيل وتفضيل منهج التسوية السلمية) .

وخلال الخمسينات والستينات توجه عدد من البلدان العربية نحو الإتحاد السوفياتي للحصول على المعونات الاقتصادية وبالذات في مجال إقامة قاعدة صناعية في هذه البلدان .ورغم ضآلة حجم التجارة مع العالم الاشتراكي فقد شهدت تزايدا خلال عقدي الخمسينات والستينات .ولم يقتصر الدعم على الأقطار العربية "التقدمية" وحدها ، كما انه لم يتأثر بالأزمات السياسية التي كانت تحدث في إطار التناقضات الثانوية بين حركة التحرر الوطني العربية والإتحاد السوفياتي بسبب التمايز الإيديولوجي بين الطرفين (كالموقف من الوحدة 1958) .

وفي الواقع كانت هناك حاجة متبادلة سوفياتية عربية لتوثيق العلاقات منذ ازدهار تلك العلاقات في منتصف الخمسينات ، فالوطن العربي مهم لدى موسكو بقدر ماهي مهمة لدى الوطن العربي .وكان لانتهاج الوطن العربي إستراتيجية التوازن خلال الخمسينات والستينات أثر مباشر في تدعيم الموقع العالمي للإتحاد السوفياتي ، باعتباره القطب الثاني في العلاقات الدولية وقدم خدمة لنفوذه في إفريقيا وحركة عدم الانحياز وفي العالم الثالث عامة ،فضلا عن تدعيم مواقعه أمام التكتل الغربي .وتمثلت أهم مكاسب الإتحاد السوفياتي في تحييد الوطن العربي بإبعاده عن دائرة الأحلاف العسكرية الغربية والاستفادة من الجهد العربي الفاعل في اتجاه توجيه الضربات إلى هذه الأحلاف ، كما استطاع أن يوسع صلاته الاقتصادية مع البلدان العربية بعد أن فتحت له الجسور أمام المناطق التي تحررت تدريجيا من السيطرة الاستعمارية وشبه الاستعمارية .ولاشك أن ما حصل عليه السوفيات نتيجة المراكز التي تمتع بها في المنطقة العربية كانت مكاسب كبيرة خاصة خلال مرحلة الحرب الباردة .

وليس خافيا أن الأطراف العربية في هذه العلاقة كانت تبالغ في حجم المكاسب التي حصل عليها السوفيات نتيجة قيام علاقات بينها .وكانت بالتالي تنتظر تأييدا أو دعما بلا حدود .وكسب الوطن العربي دعما سوفياتيا مهما في معاركه ضد السيطرة الغربية ومن أجل التنمية المستقلة ،بل وتمكنت الأقطار العربية التي انخرطت في أوسع الصلات مع الإتحاد السوفياتي ومع عدد من البلدان الاشتراكية من إجبار الغرب على تحسين شروطه في التعامل معها ،بما في ذلك الاستفادة من مساعداته في دفع محاولة التنمية والتصنيع على أسس عربية قومية .

إن إمعان النظر في سعي الدولتين العظميين لاستقطاب بعض البلدان العربية والتغلغل في العلاقات العربية ،فالأمر الراجح أن أيا من القوى الكبرى لا ينظر بتشجيع إلى حركة القومية العربية وإلى بناء دولة عربية كبرى قوية في المنطقة ، فالدول الغربية والولايات المتحدة تنظر إلى ذلك كتهديد لمصالحها الإستراتيجية والاقتصادية ، والاتحاد السوفياتي لا يتعاطف إيديولوجيا مع الدعوة القومية ، وإن كان لا يتردد في تأييدها سياسيا إذا ما كانت موجهة ضد النفوذ الغربي ، وإن نجحت كلا الدولتين العظميين في استقطاب عدد من الدول العربية لصالحها ، فإن هذا الاستقطاب لم يكن كاملا أو مستمرا .

2– العرب وتداعيات حرب أكتوبر 1973 :

أكدت حرب أكتوبر 1973 أن الطريق مايزال مفتوحا أمام حرب مدمرة في ظل التوازن الدولي مع تراجع فرضية الحرب النووية الشاملة ، وفي ظل التوازن و[illegible] اتخذ العرب [illegible] زمام المبادرة في الإعداد والتخطيط للحرب وعلى غير [illegible] الدولية ، ذلك أن التفاهم الدولي وتطوره إلى التعايش لن يحول دون أن تعبر الإرادات الذاتية عن نفسها ، ولأن تعدد مصالح التسليح وانتشار تجارته السرية ووجود تناقضات كثيرة في ظل التوازن [illegible] الحد الأدنى من السلاح للمباشرة .

أ– سلاح النفط :

برزت الأمة العربية من خلال أحداث الحرب كقوة يحسب حسابها بين القوى العالمية والإرهاص بإمكانية نمو هذه القوة وقيامها بدور في السياسة الدولية من خلال الموقف العربي الواحد ، فاشتدت من جهة محاولات أعداء الأمة لضرب الموقف الواحد بغية تبديد القوة . واتجهت أوروبا الغربية للحوار من جهة أخرى للحوار للإستفادة من هذه القوة والتنسيق معها

وبتوظيف النفط كسلاح سياسي وتحوله من سلعة إلى سلاح يمكن أن يحقق للأمة العربية ما لم يحققه بالشكل الواجب الفعل العسكري ، حيث كان النفط العربي – يمثل 30 % من حاجة الولايات المتحدة ، ونحو 80 % من حاجة أكبر حلفاء الولايات المتحدة خاصة اليابان ودول السوق الأوروبية المشتركة – قد استخدم جزئيا كسلاح في 1956 بعد تفجير سوريا لأنابيب النفط ، و1957 بعد اعتماد استراتيجية حظر النفط على الدول المعتدية أو المشاركة في الإعتداء بمد العون العسكري لإسرائيل .

ولم يكن الرأي العام العربي مستعدا قبل 1973 لقبول ذلك السلاح ومدركا لفعاليته ، بل كان متأثرا بالرأي القائل أن النفط طاقة عربية إيجابية لازمة للتنمية العربية ، ولدعم اقتصاد الدول العربية في خط المواجهة .(26)

إن حظر النفط 1973 عن الدول المشاركة في الإعتداء ووقف الإنتاج جزئيا وتدريجيا لم يكن الهدف الأساسي منه الإضرار بالدول المستهلكة للنفط واقتصادياها ولكن تحميل حكومات تلك البلدان لتقدر مسؤولياها اتجاه تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، وأن تمتنع عن مساعدة العدو عسكريا واقتصاديا ، حيث كان من العوامل التي جعلت لسلاح النفط القوة

وأدت إلى نجاح إستراتيجية الحظر أزمة الطاقة التي سادت العالم ودفعت الدول المنتجة إلى رفع سعره أمام تعطش الدول الصناعية للنفط العربي وازدياد حاجة الولايات المتحدة إليه.

كان تزامن إستخدام سلاح النفط وحرب 1973 نقطة تحول هامة في محتوى علاقات المنطقة العربية بالعالم على الصعيد الدبلوماسي وفي المحافل الدولية ، فاصبحت للدول العربية قوة اقتصادية ، وساعد الحظر تدعيم الجبهة العربية ، وتثبيت عزلة إسرائيل الدبلوماسية . وكان سلاح النفط المحرك الحقيقي للحوار العربي الأوروبي ، وأجبر الولايات المتحدة للتدخل و محاولة حل الخلاف ، كما أن تصحيح أسعار النفط أحدث تحولات على مستوى توزيع الثروة بين الشمال والجنوب ، وعززت تلك التطورات من مطالب العالم الثالث بضرورة إصلاح النظام الاقتصادي العالمي السائد وإرساء ركائز جديدة له أكثر عدالة وإنصاف.

كما يعتبر سلاح النفط الذي تبناه العرب سلاح للتهديد أكثر منه للمواجهة ، وللرد على السياسة الامبريالية وليس للهجوم ، حيث بالغت التوقعات في قدرة الضغط اتجاه العالم الخارجي من أجل فرض الضغوط على إسرائيل للانسحاب عن الأراضي المحتلة ، إلا أنه لم يؤد إلى الانسحاب ، ولم يؤد إلى منع الولايات المتحدة من الاستمرار في المعونات والإمدادات لإسرائيل أو اتخاذ أوروبا الغربية مواقف أكثر فاعلية

ب–أوروبا في مواجهة الحليف الامريكي : تجدد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة العربية مع حرب 1973 ، ليعبر عن أهداف واضحة على رأسها الرغبة الأوروبية في الاستقلال وتدعيم القدرات الذاتية وتعزيز المكانة الدولية في مواجهة القوتين الدوليتين ، ومحك هذه الإرادة التي تجسدت بفعل أزمة النفط التي هزت المجموعة الأوروبية وهو منطق تعامل أوروبا مع الصراع العربي الإسرائيلي .

إن تصاعد العوامل التي تربط بين الصراع العربي الإسرائيلي وبين السوق النفطية وجدت أوروبا نفسها 1973 بين اتجاهين متناقضين :

- ضعف قدراتها على التأثير على أحداث المنطقة في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي على الساحة الدولية .
- تزايد اعتماد دول أوروبا الغربية على نفط المنطقة العربية.

وبذلك أضحى أي حظر نفطي أو ارتفاع كبير ومستمر في أسعار النفط يمثل تهديدا خطيرا على الاقتصاديات الأوروبية ، ولهذا لم يعد يكفي أوروبا الغربية اتخاذ مواقف اقتصادية لتأمين وارداتها النفطية ولكن أضحى عليها ضرورة الاستناد إلى مواقف سياسية واضحة ، وبدأت تحت ضغط الاعتبارات الاقتصادية تحاول المشاركة في عملية البحث عن تسوية سلمية ، وفي إثراء العملية التنموية في المنطقة . جاءت أبرز صور تلك المشاركة على الصعيد السياسي متمثلة في البيانات المشتركة حول الشرق الأوسط التي تحدد موقف أوروبا الغربية من مضمون التسوية المرتقبة للصراع والأطراف المشاركة ، إلا أن الدعم الأمريكي للاحتلال الإسرائيلي وضع أوروبا الغربية في موقع مواجهة مع الولايات المتحدة ولم تكن قد استعدت لذلك بعد .

وسعت الدول الأوروبية في حركيتها الانفصالية في موقفها إزاء القضايا العربية دون الإخلال باللعبة السياسية للدولتين المهيمنتين ، حيث نادت بالحوار الأوروبي العربي باعتباره وسيلة لإقامة نوع من التعاون طويل الأجل بينها وبين المنطقة العربية يستند إلى علاقة الاعتماد المتبادلة بينهما ، وتلك كانت هي الرؤية الأوروبية للحوار التي تعطي الأولوية لأبعاده الاقتصادية ، وإيجاد صيغة لا تستبعد فيها أوروبا الغربية تماما من القضايا المصيرية للنفط العربي ، في حين كانت الرؤية العربية تطالب بتسييس الحوار وإعطاء الأولوية للأبعاد السياسية والإصرار على إدراج النزاع العربي الإسرائيلي كبند أساسي من بنود المفاوضات مع دول أوروبا الغربية .

ومع أن الحوار ولد من أزمة الطاقة بعد استخدام سلاح النفط ، كان النفط هو الحاضر الغائب طوال المناقشات التي دارت حول الدعوة إلى الحوار ، ولم يدرج موضوع النفط فيما بعد بين موضوعات الحوار الاقتصادية ، ويمكن تفسير الاستبعاد إلى أن طرفي الحوار كانا عاجزين عن صياغة سياسة طاقة مشتركة ، بالإضافة إلى أن الدول الغربية ظلت طوال السبعينات تتقدم على طريق بدائل الطاقة وترشيد الاستهلاك لتخفيف التبعية للنفط العربي ، إلا أن استبعاد النفط من الحوار ، أي الفصل بين النفط والصراع العربي الإسرائيلي وكذلك الفصل بين الأبعاد السياسية وبين الأبعاد الاقتصادية كان مؤشرا على أن أوروبا لا يمكن أن تقف طويلا ضد إرادة الولايات المتحدة ، وأن الأخيرة لا يمكن أن تسكت طويلا على تحرك أوروبي مستقل عنها في المنطقة العربية لأسباب اقتصادية ، حيث كانت الشركات الأمريكية

تقوم بدور الوسيط بين المنتج العربي والمستهلك الأوروبي وذلك يعطي الولايات المتحدة إلى جانب الأرباح المالية العظيمة ، سلطة سياسية على الدول المستهلكة في أوروبا والدول المنتجة في الوطن العربي ، ثم أنه في مدى سنوات قادمة ستزداد حاجة الولايات المتحدة للنفط العربي ولهذا تريد أن تحتفظ بنفوذها في الوطن العربي دون منافسة أوروبية ، وهي تعارض أي تقارب عربي أوروبي من حيث كونه أداة للمساعدة في التخلص من الزعامة الأمريكية على أوروبا ، لأنها مادامت تحمل أعباء المظلة الذرية التي تحمي أوروبا ، من حقها أن تطلب من أوروبا الولاء لها وأن تعارض أي محاولة تضر بالمصالح الأمريكية ، هذا بالإضافة إلى أن الخبراء الأمريكيين يرون أن أوروبا ليست لها قدرة تكنولوجية لمساعدة الوطن العربي في حاجته إلى التنمية ، وليس بوسعها استيعاب أموال النفط التي تحتاج البلاد العربية توظيفها ، كما أنها عاجزة على القيام بدور إيجابي للعمل على استتباب السلام في المنطقة العربية .

ج- الهيمنة الأمريكية على أوروبا :

وجدت أوروبا الغربية نفسها عقب 1973 أمام خيارين ، إما قبول الهيمنة الأمريكية على المنطقة ، وإما تحمل مسؤولية القيام بدور الشريك الفعال لتحديد إستراتيجية بديلة للمنطقة . وتأرجحت أوروبا بين الخيارين ، فالولايات المتحدة هي القادرة على التعامل مع القضايا المعقدة في المنطقة خاصة و أن لديها القدرة الاقتصادية والعسكرية اللازمة لخلق الحوافز والدوافع لدى الأطراف المعنية ، وعلى عكس أوروبا العاجزة عن ترجمة بياناتها إلى مواقف محددة قد لا تستطيع تنفيذها نظرا لافتقارها إلى عناصر القوة اللازمة ، ومن هنا كان الغموض وعدم الفعالية للحوار السياسي والاقتصادي العربي الأوروبي .

كان شرط الولايات المتحدة لاستمرار الحوار هو أن لا يتضمن الوصول إلى اتفاقات بين المجموعتين حول النفط وحول ما يعرف بأزمة الشرق الأوسط .وعليه ، فإن الحوار الذي بدأ أولا كمشروع حضاري طموح ذي أبعاد متعددة لم يصل في الحقيقة إلا لمجرد صياغة إطار للتعاون الإقليمي التقليدي ، وتعثرت كثيرا أبعاده السياسية وبعض أبعاده الاقتصادية ، وفي الوقت نفسه لم تكن الأقطار العربية مستعدة لأن تواجه الضغط الأمريكي على أوروبا بحوافز عربية لأوروبا سواء على صعيد النفط أو خلق المشاريع الاستثمارية ، وشعرت الدول الأوروبية منذ البداية أن الدول العربية انشغلت كليا بالجهود الأمريكي في المنطقة ، واتضح لها

أيضا أن المال العربي يتجه نحو خدمة المصالح الأمريكية على حساب عدد من المصالح الأوروبية ، ووجدت أن الأقطار العربية النفطية ترحب بالعلاقات التجارية على المستوى الثاني وتفضلها على المشاريع الجماعية التي كانت أساس الحوار العربي الأوروبي .

وبذلك فقد فشلت المجموعة الأوروبية المكبلة بمصاعبها الاقتصادية والمالية منذ منتصف السبعينات على إثر الأزمة الاقتصادية العالمية في تقديم بديل لانفراد الولايات المتحدة بقيادة التحالف الغربي ، وانعكس هذا على دورها العالمي وخاصة في المنطقة العربية ، حيث برزت أوروبا كقوة محدودة القدرات عسكريا في حماية مصالحها الاقتصادية ،وسياسيا في إيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي .

ومن هنا كان تصميم الولايات المتحدة الدائم بعد 1973 على احتكار جهود السلام في المنطقة العربية ومن ثم رفضها أي مبادرات أوروبية للمشاركة في هذه الجهود ، واختلف الطرفان في المصالح والقوة والمسؤوليات إزاء المنطقة العربية .

الهوامش :

01-خيرية قاسمية : الوطن العربي والنظام العالمي ،عودة إلى الماضي ووقفة عند الحاضر ،ط1 ،مطبعة الداودي ،دمشق ، 1994 ،ص

02-أعلن عام 1957 بعد تقلص النفوذ البريطاني شرق السويس ،بعد العدوان الثلاثي على مصر 1956 المعروفة بحرب السويس ، وقد تمثلت هذه السياسة بزيادة الدور الأمريكي في الخليج العربي ، وتدعيم وتقوية القوى المحافظة والصديقة في المنطقة ، كالمملكة العربية السعودية وإيران ، وذلك ببيع الأسلحة الحديثة لها مع إعارتها فنيين أمريكيين مع خدمات الأسلحة والتواجد الثقافي والتكنولوجي في أقطار الخليج العربي

03-وهو مشروع أمريكي ، طرحته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1947 لتقديم مساعدات اقتصادية وفنية للدول التي ساعدتها في الحرب والتي تحتاج للمساعدات .

04-محمود شاكر : موسوعة تاريخ الخليج العربي ،ط1،ج2 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان (الأردن) ،2003 ،ص 854

05-خيرية قاسمية : الوطن العربي والنظام العالمي ،عودة إلى الماضي ووقفة عند الحاضر ، ص 47

06-علي الدين هلال : مواقف الدول الكبرى من الوحدة – أمريكا والوحدة العربية 1945 – 1982 – ط 1،مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ، 1989 ، ص 49

07-خيرية قاسمية : الوطن العربي والنظام العالمي ، ص 49

08-يقصد بعض الدول العربية الحاصلة على استقلالها كليا كسوريا ولبنان والسعودية أو جزئيا كمصر والأردن والعراق

09-الكتاب الأبيض

10-محمود شاكر : موسوعة تاريخ الخليج العربي ، ص 855

11-نفسه ، ص 857

12- مصطفى علوي : الوضع الدولي فيما بين 1945- 1952 وثورة يوليو، عد إلى الموقع : www.Anssar.al-taleaa.net

13-أحمد سعيد نوفل : حقيقة الموقف الفرنسي من الصراع العربي الإسرائيلي ي ، المستقبل العربي ،مجلة فكرية شهرية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 78 ، بيروت 1975 ، ص 45 .

14-: Cyprus leo sulzberger : les derniers des geants ,1945-1963 , mémoires (paris , Albin Michel, 1972) , p 106

15-: Jean Raymond tournoux : la tragedie du général , paris plon , 1967 , p 106

16- أحمد سعيد نوفل : حقيقة الموقف الفرنسي من الصراع العربي الإسرائيلي ، ص 46

17- Charles De Gaulle : Discours et messages ,Vers le terme,tome xiv, p 227, 5 vols (paris plon , 1970

18- : Journal le monde , paris , 3/5 1974

19- أحمد سعيد نوفل : العلاقات الفرنسية العربية ، ط1 ، دار كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1984 ، ص 180

20- شحادة موسى : علاقات إسرائيل مع دول العالم ، 1967–1970 ، كتب فلسطينية ، 33 ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، 1971 ، ص 153

21- أحمد سعيد نوفل : حقيقة الموقف الفرنسي من الصراع العربي – الإسرائيلي ،ص 48

22- أحمد سعيد نوفل : نفس المرجع، ص 48

23- جورج فرشخ : فرانسوا ميتران والقضايا العربية ، منشورات المكتب العربي في باريس ، باريس ، 1981 ، ص 24

24- خيرية قاسمية : الوطن العربي والنظام العالمي ، ص 53

25- نتيجة الحظر العربي للبترول قامت إفريقيا بقطع علاقاتها مع إسرائيل وأعلنت أوروبا واليابان تأييدها للقرار 242 ، أنظر : خيرية قاسمية : الوطن العربي والنظام العالمي ، ص 76

26- بلغ استيراد أوروبا 80 % من احتياجاتها من النفط من الوطن العربي عام 1973 ، انظر : خيرية قاسمية : الوطن العربي والنظام العالمي ، ص 7